الأنباء
الاربعاء 30 مارس 2016

97٪ من المشاريع بالمقاولات والخاسر الشراكة مع الخاص

«المركز»: لماذا لم تنعكس مشاريع بـ 18 مليار دينار إيجابياً على الاقتصاد؟

أصدرت مارمور مينا إنتليجنس (مارمور)، وهي شركة تابعة للمركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا تقريرا يتناول تأثير المشاريع في الكويت على القطاعات المختلفة من خلال تحليل المشاريع المعلنة والجارية والمتوقفة والملغاة. ووفقا لما أورده التقرير، قامت الكويت في العام 2015 بترسية مشاريع بقيمة 10 مليارات دينار، أي بزيادة بنسبة 20٪ مقارنة بالعام 2014. كما بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها خلال العامين 2014 و2015 ما مجموعه 18 مليار دينار، إلا أن هذا الإنفاق لم يؤثر إيجابيا حتى الآن على المجالات الاقتصادية الرئيسية.

ويتطرق التقرير بالتحليل والإجابة عن سؤال: لماذا لم تنعكس مشاريع بـ 18 مليار دينار إيجابيا على البورصة والسندات ونمو القروض ومشاريع الخصخصة؟ قائلا: «بلغ عدد المشاريع الجارية في الكويت 420 مشروعا كما في الربع الأول 2016، منها 19 مشروعا بقيمة 34 مليار دينار (112,2 مليار دولار) تم إيقافها، في مقابل 20 مشروعا أخرى بقيمة 7 مليارات دينار (22,1 مليار دولار) تم إلغاؤها. وبعض المجالات الرئيسية التي كان من المتوقع أن تتأثر إيجابيا هي القطاع المصرفي (السيولة ونمو الائتمان) والأسواق المالية (السندات والأسهم). غير أن ترسية المشاريع لم تؤد حتى الآن إلى أي تأثير على الأسواق المالية، بينما كان تأثيرها هامشيا على نمو الائتمان المصرفي. وقد نما الائتمان المصرفي والذي كان من المتوقع أن يشهد تأثيرا كبيرا، بنسبة 8٪ كما في نهاية العام 2015 مقارنة بالعام 2014. وإلى جانب ذلك، تراجعت أرباح الشركات في الكويت في نهاية العام 2015 مقارنة بالعام 2014. وتؤكد جميع هذه العوامل أن ترسية المشاريع خلال العامين 2014 و2015 لم تحفز حتى الآن نمو الاقتصاد الكويتي كما كان متوقعا.

أما الأسباب التي أوردها التقرير لغياب التأثيرات الملموسة لهذه المشاريع، فهي كالتالي:

1. عقود المقاولات: تمت ترسية 96,6٪ من المشاريع عن طريق عقود المقاولات مع شركات الإنشاء بدلا من عقود الشراكات بين القطاع العام والخاص (3,4٪ فقط) كما في الربع الأول من 2016. وتنعكس فوائد مشاريع الشراكة بين القطاعين على القطاعات الاقتصادية بشكل أشمل وأسرع من عقود المقاولات.

2. المدة التي يستغرقها إنجاز المشاريع: أظهرت دراسة بعض المشاريع الكبرى (من حيث القيمة) التي تم إنجازها خلال الفترة من 2012 إلى 2015، أن متوسط المدة التي استغرقها إنجاز هذه المشاريع كان 5 سنوات.

3. التأثير العكسي لسعر النفط المنخفض على الاقتصاد: تراجع التأثير الإيجابي للمشاريع التي تمت ترسيتها نتيجة للتأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد.

4. التركيز في ترسية المشاريع على قطاع النفط والغاز: غالبية المشاريع التي تم إنجازها هي مشاريع في قطاع النفط والغاز، وحيث إن اقتصاد الكويت قائم على النفط، تأخذ هذه المشاريع أهمية اقتصادية عالية. ولكن بالنظر إلى أسعار النفط المنخفضة السائدة منذ منتصف العام 2014، لن يؤدي ذلك إلى تحقيق حجم الإيرادات المتوقع.

ويشير التقرير إلى أن المشاريع التي تمت ترسيتها تظهر بوادر نمو، مع ازدياد حجم المشاريع من 3 مليارات دينار في العام 2012 إلى 10 مليارات دينار في العام 2015. كما أن التراجع في أسعار النفط لم يؤثر بشكل كبير على حركة المشاريع في الكويت.

من جهة أخرى، يشير تقييم القطاعات إلى أن القطاع العقاري هو الأكثر استقطابا للمشاريع في الكويت، ويشتمل على أكبر عدد من المشاريع الجارية (154 مشروعا)، تبلغ قيمتها 37 مليار دينار، غير أن مشاريع النفط والغاز والطاقة والمياه انفردت بنسبة 74٪ من المشاريع المنجزة (بحسب القيمة) في الفترة من 2012 إلى 2015. أما فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة، فإن نحو 50٪ من المشاريع التي تمت ترسيتها في العام 2015 تصنف ضمن قطاع النفط والغاز. وغالبية المشاريع الجارية في الكويت في الوقت الحاضر هي في مراحل التنفيذ المبكرة.

ومن المتوقع أن تقوم هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بترسية مشاريع شراكة بين القطاعين تبلغ قيمتها 2 مليار دينار (6,6 مليارات دولار)، كما في الربع الأول 2016، بلغ عدد المشاريع التي يجري العمل على تنفيذها 22 مشروعا موزعة في قطاعي العقار والطاقة والمياه. ويعتبر مشروع الزور المستقل لإنتاج الطاقة والمياه أكبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يجري تنفيذها حاليا في الكويت.

1,2 مليار دينار أرباح 101 شركة مدرجة بتراجع سنوي 3,5٪

«الوطني»: أرباح البنوك تسيطر على البورصة بـ 57٪ في 2015

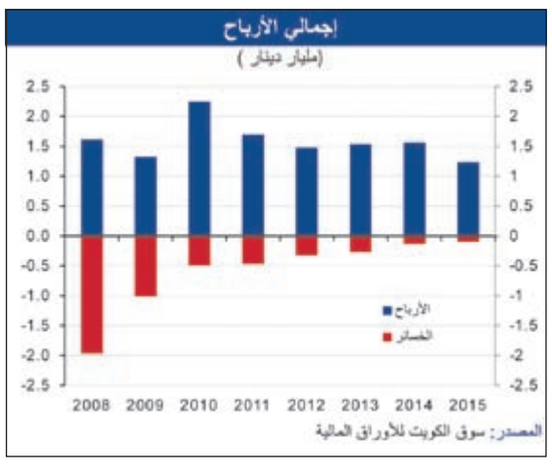

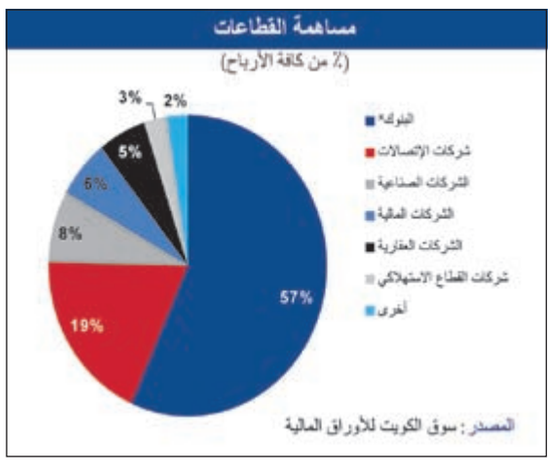

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن البيانات المالية للعام 2015 للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أظهرت أداء متواضعا، فقد قابل أداء البنوك وقطاع المستهلك القوي تراجعا في نتائج قطاع الاتصالات وقطاع النفط والغاز، ولم يكن لإعلانات الأرباح هذه أي تأثير يذكر على أسعار الأسهم التي بدورها حافظت على ارتباطها بأسعار النفط.

وبلغت الأرباح الإجمالية لـ101 شركة المدرجة 1,2 مليار دينار في 2015 مسجلة تراجعا بواقع 3,5٪ مقارنة بالعام 2014. وقد عاودت الخسائر الارتفاع بواقع 41٪ مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى 122 مليون دينار، كما ارتفع عدد الشركات التي سجلت خسائر إلى 22 شركة من 20 شركة.

41٪ خسائر 22 شركة مدرجة لتصل إلى 122 مليون دينار

قطاع المستهلك

وأكد التقرير استمرار البنوك في قيادة النمو مسجلة ارتفاعا في الأرباح بنسبة جيدة بلغت 7٪ على أساس سنوي، وقد استفادت البنوك من تحسن البيئة التشغيلية وقوة نمو الائتمان. وهكذا تواصل أرباح البنوك سيطرتها على قطاع الشركات المدرجة بحصة تبلغ 57٪ من إجمالي الأرباح، وترتفع حصتها بواقع ثلاث عشرة نقطة مئوية مقارنة بالعام 2014 بينما تراجعت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات.

وأشار التقرير إلى ارتفاع الأرباح في بعض القطاعات الأخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فقد كان قطاع المستهلك المساهم الأكبر لهذا النمو وجاءت مساهمته من كل الشركات الاستهلاكية تقريبا والتي سجلت معظمها أرباحا جيدة. وقد جاء هذا النمو تماشيا مع قوة نمو القروض الشخصية وإنفاق المستهلك لمعظم العام 2015. كما سجلت جميع شركات قطاع التأمين أيضا أرباحا ملحوظة، إلا انه يعد قطاعا صغيرا ذا أثر محدود جدا على إجمالي الأرباح.

قطاع الاتصالات

وقال التقرير إنه في المقابل تراجعت أرباح معظم باقي القطاعات الأخرى خلال العام 2015. فقد كانت شركات الاتصالات المتسبب الأول في هذا التراجع نظرا لتراجع أرباح شركاته بواقع 20٪. حيث شهدت أكبر شركتين من شركات الاتصالات تراجعا ملحوظا في الأرباح. وقد جاء هذا التراجع نتيجة التنافسية التي شهدها القطاع والتي دخلت من ضمنها شركات أخرى غير تقليدية. كما شهدت بعض الشركات خسائر في الصرف الأجنبي والتي لها علاقة بانكشاف تلك الشركات على أسواق دول شمال افريقيا وبعض الأسواق الأخرى. وقد شهد قطاع النفط والغاز تراجعا ملحوظا في أرباح الشركات تزامنا مع التراجع الكبير في معدل أسعار النفط بنحو 45٪ في العام 2015 مقارنة بالعام 2014، إلا أن هذا القطاع يعد صغيرا في الحجم وذا أثر محدود على إجمالي الأرباح.

القطاع العقاري

ولفت التقرير إلى أن قطاع العقار جاء أيضا في المرتبة الثانية كأحد القطاعات التي تسببت في تراجع نمو أرباح الشركات، إذ تراجع إجمالي أرباح القطاع بواقع 15٪، وتوزعت هذه التراجعات على عدد من الشركات. الجدير بالذكر أن نشاط قطاع العقار قد شهد تباطؤا في العام 2015 إثر تراجع أسعار النفط وتزايد المخاوف بشأن نمو الاقتصاد بعد أن حقق سابقا أداء قياسيا في العام 2014. كما سجلت شركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية أيضا أداء ضعيفا في العام 2015 مسجلة تراجعا في الأرباح بواقع 13٪ على أساس سنوي في معظم شركات القطاع. فقد أظهر هذا القطاع بعض مؤشرات التعافي بصورة بطيئة خلال السنوات الماضية إلا أن تراجع أداء الأسهم الكويتية والإقليمية في العام 2015 قد ترك أثره على المحافظ الاستثمارية للشركات. كما تراجع نمو أرباح قطاع الشركات أيضا متأثرا بتراجع إجمالي أرباح القطاع الصناعي بنسبة ملحوظة بلغت 40٪، إلا أن التراجع في هذا القطاع تسببت فيه الخسائر الضخمة التي سجلتها إحدى شركاته على عكس طبيعة التراجع في قطاعي العقار والخدمات المالية غير المصرفية. ويبدو أن إعلانات أرباح الشركات لم يكن لها أثر ملحوظ على أسعار الأسهم. إذ لاتزال أسعار النفط هي المحرك الأول لأداء سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

الأرباح حسب القطاع

(مليون دينار)	صافي الأرباح 2014	صافي الأرباح 2015	النمو السنوي (%)
البنوك*	633	679	7.3
الإتصالات	280	224	20.1 -
العقارية	108	92	14.7 -
الخدمات المالية	77	67	13.2 -
الخدمات الإستهلاكية	26	48	81.4
الصناعية	52	32	39.8 -
السلع الإستهلاكية	15	28	79.6
التأمين	9	21	122.8
التكنولوجيا	19	15	-20.9
العقارية الصحة	1	3	235.6
المواد الأساسية	4	4-	...
النفط والغاز	15	6-	...
المجموع	1,242	1,199	-3.5

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية
*تم تعديله ليتناسب ودمج بنك بوبيان مع بنك الكويت الوطني

مقابل نمو سنوي في 2015 بـ 3,5٪

«بيتك»: 38,5 مليار دينار ودائع البنوك في يناير بنمو 2,7٪

اشار تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) الى استقرار النمو السنوي لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي مسجلا 2,7٪ في يناير 2016 بعد نموه في الشهر السابق له بنفس النسبة، إذ وصل حجمها الى 38,5 مليار دينار في يناير 2016، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي وهو مازال من أدنى معدلات النمو السنوية التي يسجلها السوق ويقل عن نسبة النمو التي سجلت 3,5٪ في ذات الشهر من العام الماضي 2015 حيث اقترب حجمها فيه من 37,8 مليار دينار.

وقد جاء هذا النمو السنوي المستقر بما يفوق المليار دينار مع ارتفاع سنوي لودائع القطاع الخاص بنصف متوسط معدل النمو السنوي للعام الماضي الذي نسبته 4٪، في مقابل ذلك زادت ودائع القطاع الحكومي بما يقترب من ضعف متوسط معدلات نموها السنوي الذي نسبته 3,1٪ في عام 2015.

إجمالي الودائع

وقال التقرير انه على أساس المقارنة الشهرية، فقد انخفض إجمالي الودائع بنسبة طفيفة قدرها 0,6٪ في يناير بعد زيادتها بنسبة 2,4٪ خلال ديسمبر 2015، حين بلغت حوالي 38,8 مليار دينار.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصادر أمواله وجانبا بارزا من موجوداته، ويلاحظ تحسن نسبي في حصتها من موجودات القطاع إلى 66,3٪ خلال يناير مقارنة بالشهر السابق له بينما تقل عن حصتها التي كانت شكلت 67,4٪ في يناير 2015 من موجودات البنوك المحلية، وذلك تأثرا بتحسن حصة ودائع القطاع الخاص إلى 56,4٪ من موجودات البنوك مقارنة مع حصة مثلت 57,5٪ في يناير 2015، في المقابل استقرار حصة ودائع القطاع الحكومي لتشكل 9,9٪ من الموجودات خلال يناير 2016. وتمثل ودائع القطاع الخاص 85٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي فيما تشكل ودائع القطاع الحكومي 15٪ خلال يناير 2016.

وبين التقرير ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية تعد من أهم الأنشطة التي تساهم في تمويلها ودائع الجهاز المصرفي بصفة عامة، إذ زادت حصة النشاط الائتماني الممنوح في يناير إلى 85,9٪ من ودائع القطاع المصرفي مقارنة بحصة 85,6٪ في ديسمبر في مقابل حصة أقل كانت تشكل 82٪ من الودائع في يناير من العام الماضي.

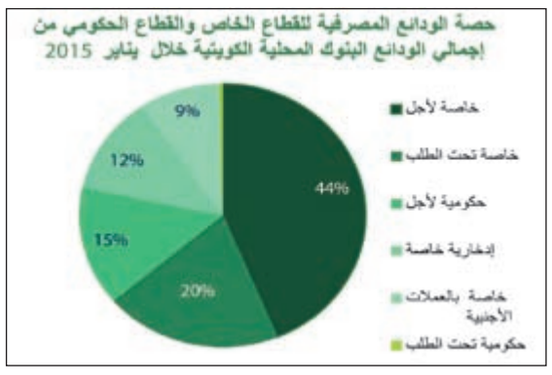

2 ٪ زيادة ودائع القطاع الخاص إلى 32,7 مليار دينار

29 مليار دينار ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بـ 0,4٪

تراجع ودائع القطاع الخاص تحت الطلب والودائع الادخارية بـ 2,4٪ و3,6٪

نمو الودائع لأجل بـ 3٪ مقارنة في عام 2015

ودائع الخاص

وقال التقرير إن ودائع القطاع الخاص انخفضت إلى 32,7 مليار دينار بنسبة 0,6٪ وبمقدار 147 مليون دينار في يناير، ويأتي ذلك بعد زيادة شهرية كانت نسبتها 2,5٪ حين اقتربت من 33,9 مليار دينار في ديسمبر 2015.

بينما تضاعف نموها السنوي في يناير إلى 2٪ مقابل نموها السنوي في الشهر السابق له، إلا أن هذا النمو مازال أقل من مستويات نموها السنوي في يناير من العام الماضي التي وصلت الى 2,9٪ حين بلغت الودائع حوالي 32 مليار دينار.

وقد استقرت حصة ودائع القطاع الخاص من المعروض النقدي ممثلة في حدود 95,7٪ خلال يناير ولم تشهد تغيرا عن ذات الفترة من عام 2015، في الوقت الذي تراجع فيه المعروض النقدي بأكثر قليلا من معدل انخفاض ودائع القطاع الخاص إذ انخفض بنسبة 0,6٪ في يناير عن الشهر السابق له، فقد بلغ المعروض النقدي حوالي 34,2 مليار دينار في يناير، في حين بلغ معدل نموه السنوي 2٪، ومازال الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي يزيد في يناير للشهر الثالث على التوالي عن ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية إذ يفوق 101٪ مقابل ما يقترب من 96٪ من ودائع القطاع الخاص في العام الماضي. وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية إذ استقرت حصة الودائع بالعملة المحلية عند حدود 89٪ في يناير 2016 مقابل 90,7٪ في يناير 2015، في حين تشكل حصة الودائع بالعملات الأجنبية 10,8٪ في يناير مقابل 9,3٪ من ودائع القطاع الخاص في عام 2015، وتتكون الودائع بالعملة المحلية من ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

وأشار التقرير إلى أن توزيع الودائع بالعملة المحلية يشير وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية تشكل 57,7٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية، بينما تستقر حصة الودائع تحت الطلب بنسبة 26,4٪، في حين تحسنت نسبيا حصة الودائع الادخارية إلى 15,9٪ من إجمالي الودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في خلال يناير.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال يناير طبقا لتصنيفها، انخفضت الودائع تحت الطلب إلى 7,706 مليارات دينار بنسبة 0,5٪ في يناير بمقدار حوالي 42 مليون دينار عن 7,748 مليارات دينار في الشهر السابق له، وبعد نموها بنسبة 1,7٪ وبما يقترب من 128 مليون دينار على أساس شهري في ديسمبر 2015، في حين زادت ودائع الادخار إلى 4,647 مليارات دينار في يناير بنسبة 0,7٪ وبما يزيد على 32 مليون دينار ويأتي ذلك بعد زيادتها بنسبة أقل قدرها 0,57٪ وبمقدار 23 مليون دينار حين بلغ حجمها 4,62 مليارات دينار في ديسمبر، بينما انخفضت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى 16,86 مليار دينار بنسبة 0,5٪ وبحوالي 82 مليون دينار في يناير، بعد ارتفاعها بنسبة 2٪ في ديسمبر وبمقدار 328 مليون دينار حيث فاقت 16,9 مليار دينار.

وانعكاسا لما سبق فقد تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 29,2 مليار دينار بنسبة 0,3٪ وبمقدار 91,5 مليون دينار في يناير بعد زيادة شهرية كانت نسبتها 1,5٪ وبمقدار 432,5 مليون دينار، إذ فاق حجمها 29,3 مليار دينار خلال ديسمبر، كما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى ما يعادل 3,54 مليارات دينار بنسبة 1,5٪ وبما يزيد على 55 مليون دينار في يناير، بعد ارتفاع وصلت نسبته 11,2٪ وبمقدار 361 مليون دينار حين وصل حجمها ما يعادل 3,6 مليارات دينار في ديسمبر.

أما على مستوى النمو السنوي لودائع القطاع الخاص، فقد تحسن التراجع السنوي لودائع القطاع الخاص تحت الطلب إلى 2,4٪ في يناير بعد انخفاض أكبر كانت نسبته 4,5٪ في ديسمبر 2015، بينما كانت تنمو بمستويات ملحوظة قدرها 5,7٪ في يناير من العام 2015. كما انخفضت الودائع الادخارية بنسبة 3,6٪ وهي أقل من تراجعها السنوي الذي نسبته 4,6٪ في ديسمبر، في حين أنها كانت تسجل معدلات نمو سنوية إيجابية قدرها 4,2٪ في عام 2015، فيما ارتفع النمو السنوي للودائع لأجل إلى 3٪ في يناير وهو أعلى من معدله الذي نسبته 1,8٪ في ديسمبر، كما يأتي أعلى من معدلات نموها السنوي ونسبتها 2,8٪ في يناير من العام الماضي 2014.

وبالتالي تحسنت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة طفيفة قدرها 0,4٪ في يناير بعد تراجعها السنوي بنسبة 1٪ في الشهر السابق له، في حين كانت تزيد في يناير من العام الماضي بنسبة 3,8٪. بينما يقل النمو السنوي للودائع بالعملات الأجنبية إلى 18,4٪ في يناير ومقارنة بنمو أكبر كانت نسبته 24,2٪ في ديسمبر، في حين أنها كانت تسجل تراجعا سنويا نسبته 5,2٪ في عام 2015.

جمعية جليب الشيوخ التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (07227) لسنة 2016

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ في 2016/3/7 على طرح الأنشطة التالية بالاستثمار من قبل الغير وهي كالتالي:

النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الآلي للنشاط
صيانة الأجهزة الكهربائية والمنزلية وبيع مستلزماتها	الحساوي ق (3) محل رقم (5) بلوك A	45 م2	400 د.ك	18080934
حلويات ومعجنات	الحساوي ق (3) محل رقم (2) بلوك B	45 م2	250 د.ك	18072715
ملابس جاهزة	الحساوي ق (3) محل رقم (3) بلوك B	45 م2	250 د.ك	18072723
مأكولات خفيفة	مركز ضاحية جليب الشيوخ قطعة (18)	24 م2	250 د.ك	14698673

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (35/ت لسنة 2014) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليست له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة على التعاقد.
6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (100) دينار كويتي لا غير، غير قابل للرد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2016/3/30 وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/12 من الساعة (8:00) صباحاً حتى الساعة (1:30) من الأحد إلى الخميس.
7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9:00) صباحاً حتى الساعة (5:00) مساءً.
8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
9- تطبق أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

11- المستندات المطلوبة:	
1	صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3	أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
4	شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
5	شيك مصدق بقيمة الدعم.
6	كراسة الشروط المعبأة من المستثمر + ايصال شراء الكراسة.